المرأة من التهميش

المرأة اليمنية اصبحت مشاركة في صنع القرار

[تشكل المرأة محوراً أساسياً وهاماً في التنمية البشرية بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا شك أن المشاركة عنصر جوهري من عناصر التنمية السياسية والثقافية لإمكانية الوصول المستمر إلى صنع القرار.

وتشير الدكتورة نورية علي حمد، أستاذة علم الاجتماع بجامعة صنعاء، في ورقة العمل المقدمة في المنتدى الوطني لقيادات مؤسسات المجتمع المدني تحت عنوان «النهوض بأوضاع المرأة الاجتماعية وخصائصها السكانية»، إلى أنه ورغم ما تحقق فأن النساء غير مندمجات بشكل كافٍ في العملية التنموية وغير حاصلات على فرص كافية من المشاركة في كافة جوانب التنمية وصنع القرار، وهذا ما نلمسه بشكل واضح على مستوى الواقع العربي، واليمني جزء منه، مع العلم أن العلاقة بين المرأة والتنمية بأبعادها ومعطياتها هي علاقة قوية ومتينة ومتبادلة التأثير ومستوى المشاركة والبعد الديموغرافي والترابط بين المرأة والتنمية والسكان ترابط قوي.

[وتؤكد ورقة العمل أن موضوع المرأة من المواضيع المعقدة والمثيرة للحساسية والجدل والتحفظ باعتبار أن مسألة المرأة مرتبطة بالقيم والثقافة والتقاليد والدين، ولابد من إيجاد مخرج للنهوض بأوضاع المرأة وخصائصها الديموغرافية بالتعاون والبحث وإيجاد صيغ مشتركة تسهم في دعم المرأة ومسائلها في التنمية والارتقاء بخصائصها السكانية في الأسرة والمجتمع انطلاقاً من الاعتراف الإسلامي بأن النساء شقائق الرجال وتحقيق العدالة والمساواة والإنصاف،

إعداد/عبدالخالق البحري

تعد حقبة التسعينات من أكثر الحقب تأثيراً في حياة المرأة اليمنية

المرأة في مجتمع نام

وتحتل المرأة أهمية كبيرة في كثير من الأوساط العلمية والاجتماعية والثقافية والكتابات العلمية والبحوث الميدانية والرسائل العلمية الجامعية، وغدت المرأة مجالاً خصباً للاجتهادات المتنوعة في المؤتمرات والندوات واللقاءات المتخصصة، وكل هذه الاهتمامات أيقظت الكثير من المنظمات غير الرسمية لتنشيط الحركة النسوية للمطالبة بمزيد من الحقوق وتفعيل ما هو موجود من حقوق وواجبات، وما نشهده اليوم في مجتمعنا اليمني من اهتمامات كبيرة بموضوع المرأة إنما يأتي من وعي متنام بدور المرأة وأهميتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية يتكامل مع دور الرجل، فهما شريكان في الحياة والمصير ويسهمان معاً في صنع الحياة الإنسانية الاجتماعية على أساس أن التعاون والتفاهم يبدأ من الأسرة، أول وسط اجتماعي ينتمي إليه الإنسان، والتي منها تبدأ الحياة الإنسانية الاجتماعية للرجل والمرأة «الزواج».

تفوق المرأة

□ وتقول أستاذة علم الاجتماع بجامعة صنعاء في ورقتها : إن أبلغ دليل على تفوق المرأة ودورها في الماضي أنه – كما تفيد كتب التاريخ والدراسات الاجتماعية – ينسب إليها اكتشاف الزراعة واختراع أدواتها البسيطة التي تطورت فيما بعد، طورها الإنسان بالعلم والمعرفة، وفي الزمن الماضي كانت المرأة تلعب أدواراً هامة في حياة أسرتها ومجتمعها، وهي أدوار مزدوجة، ولم تشكل هذه الازدواجية في الأدوار معضلة كبيرة لها، بل إنه في صدر الإسلام كان حال المرأة المسلمة مختلفاً، وشأنها في أمتها كبيراً، وقد كتبت إحدى الباحثات أن من المعالم البارزة في تاريخ الإسلام ما نجده من عظمة الأدوار التي قامت بها المرأة المسلمة وتنوعها، والتي كانت توازن موازنة دقيقة ومتقنة ورائعة بين دورها الأسري ودورها الاجتماعي في الحياة، ولقد جاء البناء التربوي للمرأة المسلمة منسجماً مع التصور الإسلامي الذي خاطب الرجل والمرأة على حد سواء، وجعل ميزان التفوق هو العمل الصالح وليس الذكورة والإنوثة، بينما نجد مجتمعات اليوم النامية تكرس التمييز بين أدوار النساء وأدوار الرجال، وهناك من يقلل من الأعمال التي تؤديها المرأة وقيمتها، وحتى إذا ما أوكلت إليها أعمال ذات طابع اقتصادي وإنتاجي كما هو الحال في الريف العربي، فإن هذه الأعمال غير مقيمة أو محتسبة للمرأة، ولم تستمد منها المرأة قوة كافية، وقد كتب الكثيرون حول تدخل المجتمع في توزيع الأدوار، وقيل بهذا الصدد : إن المجتمع قد خص كل من النساء والرجال بأدوار ومسؤوليات ونشاطات مختلفة أعتبرها مناسبة لكل منهما، وهذا ما يطلق عليه عادة اسم التقسيم الجنسي للعمل أو تقسيم العمل طبقاً للنوع الاجتماعي، وعلى هذا النحو نجد أن المرأة تختص في معظم المجتمعات بالنشاطات التي تتعلق بالإنتاج المنزلي والدور الإنجابي والنشاطات الخاصة بإدارة المجتمع والعائلة، في حين أن الرجل يهتم في المقام الأول بالنشاطات الإنتاجية، ونشاطات المجتمع السياسية، وبالطبع فإن ذلك يختلف من مكان إلى اخر من مجتمع إلى اخر وفي فترات زمنية مختلفة، بما يعد تعبيراً أو ديناميكية يجب أن توضع في الاعتبار عند التخطيط للنوع الجنسي.

وفي مسألة توزيع الأدوار هذه يتدخل المجتمع والثقافة، نرى أنه لا خلاف في أن توجد أدوار للمرأة وأدوار للرجل تختص بطبيعتها الجنسية، ولا غرابة في أن تختلف المجتمعات في إيكال المهام لكل من الرجل والمرأة، وإنما الأمر غير المنطقي هو الإصرار على الاعتراف بالدور الإنتاجي والسياسي للرجل دون المرأة، في حين أنها يمكنها أن تسهم بالدورين معاً، الإنتاجي والإنجابي، وأن تتكامل من خلال هذين الدورين مع الرجل، وكما يحق لها أن تسهم في المجال الإنتاجي، يمكن للرجل – أيضاً – أن يكون شريكاً ومساهماً في الدور الإنجابي، إذ أن معظم الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلال البيولوجي، فتربية الأطفال وأعباء الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل – أيضاً – لأنها تدخل ضمن تشكيلة أدوار النوع الاجتماعي، وليس أدوار الجنس البيولوجي.

المرأة اليمنية وقضية التنمية

□ وتشير الدراسة إلى أنه حدثت تحولات هامة وكبيرة في أوضاع ومراكز المرأة في الأسرة والمجتمع، وجاءت هذه التحولات كنتاج مباشر للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها وتعايش معها المجتمع اليمني منذ ما يقرب من أربعة عقود، وهي تحولات بدأت بسيطة ثم غدت أكبر، وتعتبر حقبة التسعينيات من أكثر الحقب المعاصرة تأثيراً في أوضاع المرأة اليمنية، حيث شهد المجتمع تحولاً نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتأسيس المجتمع المدني، أي توافر المنظمات الشعبية والحزبية ومنظمات المرأة، ولا شك أن هذه المعطيات الجديدة في حياة المجتمع اليمني ساعدت كثيراً في خلق ظروف موضوعية جديدة ومواتية لتحفيز استخدام قدرات المرأة وتوسيع مساهماتها في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبوتيرة أعلى عما كان عليه الحال في وقت مضى، وأصبحت المرأة تمثل صدارة الاهتمامات الرسمية وغير الرسمية، من ذلك مثلاً تجربة دعم النساء في انتخابات مجلس النواب الماضية، تلاهاتجربة الترشيح للمجالس المحلية وفوز عدد لا بأس به من النساء يصل إلى (٣٥) امرأة في المحافظات والمحليات، ثم تعين سفيرة يمنية في دولة أوروبية، وبعدها وزيرة في حقوق الإنسان، وهذا كله دليل على الاهتمام الوطني والمجتمعي بالمرأة ويبشر أكثر بأن المجتمع سائر على قدم وساق إلى الأمام في ما يخص المرأة، وتعد هذه التجارب والخبرات المحلية من المعطيات الهامة في مشاركة المرأة وفي الحياة السياسية والعامة.

إنجازات جوهرية

□ حقيقة لقد أنجز المجتمع اليمني أموراً كثيرة في حياة المرأة ولصالحها ولصالح أسرتها ومجتمعها، ولعل أهم هذه الإنجازات ما تضمنه الدستور من حقوق متساوية في جواهر الأمور المتصلة بقضايا التنمية والتحديث وما جاءت به القوانين تباعاً من أوجه المساواة في مجالات التعليم والعمل والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية ولا يوجد في نصوص القوانين والتشريعات ما يقيد التمييز في هذه المجالات الهامة والحيوية، بل لا نبالغ إذا قلنا إن التطور التشريعي في الدستور والقوانين يسير اليوم باتجاه صالح المرأة وحقوقها الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى، ومع هذا التحول التشريعي نجد مزيداً من المطالب في مسائل الحقوق وهي مطالب تتبناها المنظمات النسائية والجهات المعنية بالحقوق، وكل هذا لا شك أنه يعكس التفاعل الكبير بين المجتمع وأعضائه من النساء والرجال وتطور الوعي المجتمعي.

ومن أوجه الإنجازات المعاصرة في مجال المرأة اليمنية انضمامها اليوم إلى جملة من الاتفاقيات والمقررات والإعلانات الدولية والإقليمية التي ورد فيها الكثير مما يخص المرأة والنهوض بأوضاعها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويتعامل المجتمع مع هذه الاتفاقيات الدولية بما يتناسب والثوابت الوطنية والمرجعية الدينية الإسلامية للمجتمع، وبما يحقق النفع والنهضة للمرأة ومسيرة التحولات.

وقد نشطت في السنوات الأخيرة اللقاءات والمؤتمرات والندوات المحلية وتعددت المشاريع الإنمائية المتصلة بقضايا المرأة والتنمية والسكان، واتجهت الدولة إلى إنشاء إدارات خاصة بالمرأة في معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية، وأنشأت اللجنة الوطنية للمرأة، وهي هيئة حكومية تتبع رئاسة الوزراء وتعنى برسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة وقضاياها في التنمية، وترتبط اللجنة بعلاقة جيدة مع مختلف المنظمات الشعبية و النسائية.

ووجدت في المجتمع مراكز تختص بالبحث العلمي ودراسات المرأة وفي كل من جامعة صنعاء وعدن، حيث يوجد مراكز متخصصة تعنى بدراسات المرأة والبحوث والتدريب الأكاديمي في مجال قضايا المرأة والتنمية، وساعد دعم الجهات المانحة في اليمن في تعزيز هذه الآليات المؤسسية بغية النهوض بالمرأة وتحسين خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني من منظمات جماهيرية وأحزاب سياسية ونقابات وجمعيات نسائية نجدها اليوم تعكس اهتماماً جيداً بالمرأة ومنحها مساحة من العمل في إطارها، ومن هذه المنظمات ما تهتم بقضايا النساء المتصلة بالتعليم والصحة الإنجابية والتدريب والتأهيل.

وشكلت المرأة محوراً هاماً في الخطط والبرامج الإنمائية الخمسية، ومن الاستراتيجيات الوطنية للسكان وخطة عملها منذ عام ١٩٩١م وحتى الخطة الراهنة، حيث تضمن الاهتمام بها في السياسة الوطنية للسكان وبرنامج العمل السكاني (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م) ونجد محوراً خاصاً بالمرأة، وهو محور العدالة والإنصاف وتمكين المرأة، ويستهدف تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة وتعزيز السياسات وفرص حصولها على الخدمات الأساسية في التعليم والصحة ووصولها إلى مواقع العمل والإنتاج واتخاذ القرار.

إن ملامح التطور هذه والجهود المبذولة في النهوض بواقع المرأة في المجتمع، ما هي – في واقع الحال – إلا تعبير عن مسلكية جديدة للمجتمع بمؤسساته وتنظيماته الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع المرأة، وهي جهود لا شك أنها تنطوي على تبريرات، بل وتأكيدات على أنه لم يعد اليوم هناك مجال لتهميش المرأة أو لإقصائها عن حركة مجتمعها وتطوره، وقد حان الوقت لتمكينها من عناصر التنمية والتصدي لكل المعوقات الاجتماعية التي تحول دون حضورها الكامل والفاعل في نشاطات المجتمع.

إن العادات والتقاليد والموروثات الثقافية في جوانبها السلبية التي أحاط الإنسان نفسه بها، والتي هي في الأساس ليست من العناصر الثابتة والأصلية للمجتمع الإسلامي تحد كثيراً من تقدم